على ذلك انه لا يظهر الا على مذهب الخطيب الاتي دون غيره مع ان كلامه في بيان
المجمع عليه حيث قال اتفقت كلمة القوم الخ لان التشبيه اصل ملاحظ ابتداء ولا اجماع
باتفاق الجميع فتدبر **قوله** بذكر ما يخص الخ اي بذكر لفظ ما يخص الخ فهو على تقدير
مضاف لان الذكر انما يكون باللفظ ويحتمل ان تكون ما واقعة على لفظ لكن الاختصاص
من حيث معناه لان التشخص المختص انما هو المعنى والمراد المعنى الحقيقي وان لم
يكن مستعملا فيه اللفظ كما ينتضمون عند الله عند صاحب الكشاف وكما في الاطناب
المبنية عند السكاكي كما سيأتي توضيحه **قوله** كان هناك اي في الكلام المشتمل على
التشبيه المذكور فاسم الاشارة للمكان الاعتباري وقوله استعارة بالكناية
اي واستعارة تخييلية لكن المصنف يتعرض لها لانه ليس بصدد ها في هذا العقد
**قوله** لكن اضطربت اقوالهم استدراك على قوله اتفقت كلمة القوم لانه قد يوهم
انه لا خلاف بينهم اصلا فدفع ذلك بقوله لكن اضطربت اقوالهم لكن الانسب بقوله
اتفقت كلمة القوم ان يقول هنا لكن اضطربت كلماتهم الا ان يقال اشار بذلك
الى ان المراد في الموضعين واحد وهو الاول والمراد من الاضطراب هنا الاختلاف
وان كان في الاصل اسما للاختلال يقال اضطرب الامر اختل وانما يفسر هنا
بذلك لانه يقتضي ثبوت الاختلال لجميع المذاهب والواقع خلافه لان
المختل انما هو مذهب السكاكي ومذهب الخطيب دون مذهب السلف
وايضا لو فسر بذلك لقابلته بالاتفاق لان المقابل للاتفاق الاختلاف
لا الاختلال ثم ان اضطراب اقوالهم انما هو في تشخيص المميز الذي
يطلق عليه اللفظ المذكور وهو الاستعارة بالكناية وذلك يرجع الى
ثلاثة اقوال احدها ما يفهم من كلام السلف وثانيها ما يفهم من كلام
السكاكي وثالثها ما ذهب اليه الخطيب ولذلك عقد المصنف لكل قولا وبينه
كما ذكره بقوله ولنتعرض لها في ثلاثة فرايد وقد قلهم بعض الناظرين في
كلام صاحب الكشاف ان الاستعارة بالكناية عنده لفظ الاظفار
مثلا من حيث كونها رمزا الى المشبه باستعارة السبع الى المنية واثبت بذلك
قولا رابعا لكن المصنف يكتفي بذلك وسيصرح برده في الفريدة الاولى
بقوله



بقوله واليه ذهب صاحب الكشاف كما سيأتي بيانه ثم ذهب العصام الى
انها من فروع التشبيه المقلوب وهو ما يقلب فيه المشبه مشبها به والمشبه
به مشبها نحو قوله ﷺ وبدا الصباح كان غرته ﷺ وجه الخليفة حين يمتدح ﷺ
وتقريرها ان يقال شبه السبع بالمنية واستعير لفظ المنية للسبع ثم جعل
التركيب كناية عن تحقق الهلاك به ولا يرد ذلك على المصنف لانه انما حدث بعده
بكثير **قوله** ولنتعرض فيه ادخال لام الامر على فعل المتكلم وهو قليل ونكتة
الامر لتعتمد بذلك شدة الاعتناء ببيان الاقوال المذكورة وقوله لها اي لتلك
الاقوال او للاستعارة بالكناية والاول هو المتبادر **قوله** في ثلاثة فرايد
هكذا وجد في النسخ باثبات التاء في اسم العدد مع ان المعدود مونث وهو
مذكور وفي هذه الحالة يجب حذف اسم العدد منها ولعله اول الفرايد بالكسر
فيكون المعدود مذكرا او جعل لفظ الفرايد بدلا والمعدود لا يعتبر الا اذا ذكر
تمييزا دون ما اذا ذكر مبتدا او خبرا او بدلا او نحو ذلك كما نقل عن النووي في
قول الفقهاء سنن الوضوء عشرة فتامل **قوله** مذيلة بفريدة اخرى اي
مجملا ذيلها فريدة اخرى كذا فهم العصام ثم اعترض بانه لو جد لذلك
قال وكانه مستحدث والاقلم يجد في كتب اللغة التذييل بمعنى جعل شيء ذيلا
لشيء اخر بل بمعنى تطويل الذيل اه واجيب بانه يصح تخريج كلام المصنف
على ضرب من التجوز ولا يخفى ما فيه من الاستعارة المكنية وتقريرها ان
يقال شبهت الفرايد بالثياب بجامع فسح كل على ما ينبغي وطوي لفظ المشبه
به ورمز اليه بشيء من لوازمه وهو التذييل على سبيل التخييل **قوله** لبيان
انه هل يجب الخ اي لبيان جواب هذا الاستفهام لان المبين ليس الاستفهام
بل جوابه فتدبر **قوله** ام لاحق العبارة ان تبدل اما بالواو هل بالهمزة لانام حقها
متصلة وهي لا تستعمل مع غير الهمزة الا شذوذا لكن قد وقع مثل هذا التركيب
في عبارة السعد التفتازاني وكتب عليها عبد الحكيم ما نصه قوله ام منقطعة
لان المتردد انتقل من الاستفهام عن الحكم الى الاستفهام عن حكم اخر قال
الرضي واذا كانت منقطعة جاز استفهامها مع هل فانها تستعمل مع جميع

Copyright Beijing Normal University